سوق العمل وطبيعة الاستثمار في التعليم الجامعي في العراق بعد عام 2003

كوثر جبار فهد
الباحثة

أ.م.د. عبد الزهرة فيصل يونس
الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359

http://doi.org/10.31272/JAE.i127.99

تأريخ أستلام البحث : 2021/1/18

مقبول للنشر بتأريخ : 2021/2/22

المستخلص :

يُعَد الاستثمار البشري اهم اللوازم التنموية في الاقتصادات المعاصرة ، فهو العملة ذات الوجهين المتداخلين اذ يمثل أداة الإنتاج الرئيسية من جهة وهدفها النهائي من جهة أخرى ، فالاستهلاك هو الهدف النهائي للإنتاج كما يقول " ريكاردو " ،من هنا يأتي اهتمام التنمويين بالكتلة الحيوية للسكان التي تتوقف سياقات التطور الاقتصادي لأي مجتمع انساني على حجمها ونوعيتها ، وبناءً على هذه الحقيقة جاء اختيارنا لموضوع دراستنا ، حيث يمتاز المجتمع العراقي بارتفاع حجم السكان في سن العمل والإنتاج مقابل تراجع حيز الفئات العمرية المُعالَة (الأطفال وكبار السن) ويترتب على ذلك ضرورة الاستثمار المكثف فيها ومن اجلها انطلاقا من تشخيص حاجاتها المزدوجة بوصفها موضوع الإنتاج والاستهلاك معا ، وقد ارسينا أسس هذه الدراسة على فرضية مفادها : " ان استمرار القطيعة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل هو السبب الحقيقي لتراكم مشكلات الاقتصاد العراقي واستعصاء حلها في المرحلة الراهنة " ، ومن اجل تجاوز هذه الإشكالية لابد من تغيير طريقة التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الكلية وفي المقدمة منها " الاستثمار " و " توزيع الأدوار بين القطاعات الاقتصادية " ، فضلا عن التركيز على التعليم وتوطين القواعد المادية والبشرية للابتكار.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل , الاستثمار في التعليم الجامعي.

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 46 / العدد 127 / اذار/ 2021
الصفحات : 123-139

- بحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمـــة

ان الاستثمار في التعليم هو افضل انواع الاستثمار واكثرها فائدة لان المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بالقيادات الاقتصادية والإدارية او على حد تعبير " شومبيتر " " طبقة المنظمين " فضلا عن تنشيط الآليات الضرورية لتعزيز قدرة أسواق العمل على تحديث بناها العلمية والتكنولوجية بالإضافة الى تزويد المجتمع بالأيدي العاملة المطلوبة للتقليل من الاثار السلبية لمشكلة البطالة بشكل عام وبطالة الخريجين الجامعيين بشكل خاص ، ومن اجل تحقيق ذلك لا بد من تخطيط وادارة الموارد المحلية ومراقبة جودة الخدمة المتاحة للمجتمع و بناء القدرات التقليدية والحداثية واستدامة المشروعات التعليمية والتوسع بالتعليم الجامعي بهدف خلق طاقات مؤهلة قادرة على التكيف والتعامل مع التغيير والتطور التكنولوجي السريع من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. لقد شهد المجتمع العراقي بعد عام 2003 تغيرات جوهرية في كافة المجالات نتيجة تدمير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبنى التحتية القائمة فتدنَتْ الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية ...الخ بالإضافة الى توقف المنشآت الصناعية عن العمل وانخفاض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي والذي افضى الى تقلص قدرة سوق العمل على استيعاب الوافدين الجدد وايجاد فرص عمل جديدة ولم يكن التعليم بصنفيه الاولي والجامعي بمنأى عن تلك الاحداث والتغيرات.

مشكلة البحث: تكمن المشكلة في تزايد اعداد الخريجين وتقلص فرص العمل المتاحة امامهم في ظل انخفاض معدلات الاستثمار الحكومي وعدم فعالية القطاع الخاص في العراق.

فرضية البحث: هناك شبه قطيعة بين تدفقات مخرجات الجامعات من الخريجين وحاجات سوق العمل خاصة الانتاجية والوسيطة مما يؤدي الى تراكم هؤلاء الخريجين وعدم القدرة على تشغيلهم في الامدين القصير والمتوسط.

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من خلال تناوله احد الموضوعات المهمة والحيوية في مجال التنمية البشرية الا وهو الاستثمار في التعليم الجامعي بوصفه الخزان الرئيسي للموارد البشرية الماهرة والمتخصصة التي يحتاجها سوق العمل.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل مسارات سوق العمل في العراق ومعرفة طبيعة الاستثمار في التعليم الجامعي بعد عام 2003.

منهجية البحث: تم اعتماد المنهج الاستقرائي بأسلوبه الوصفي التحليلي وبالاعتماد على البيانات الرقمية المأخوذة عن المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وتحليلها استنادا الى الدراسات الدولية الرصينة.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاثة مطالب تناول الاول مفاهيم متغيرات البحث والثاني ملامح سوق العمل في العراق ، اما الثالث فقد تناول واقع التعليم الجامعي في العراق بعد عام 2003 كما احتوى البحث اهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها.

حدود البحث: اولا : الحدود الزمانية: بعد عام 2003. ثانيا: الحدود المكانية: العراق.

المطلب الاول: مفاهيم متغيرات البحث (سوق العمل, الاستثمار في التعليم الجامعي)

اولا: مفهوم سوق العمل

يمكن تعريف سوق العمل على انه (دائرة لبيع وشراء خدمات العمل، البائع فيها يمثل العامل الذي يرغب في تأجير خدماته والمشتري هو صاحب المنشاة الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل)[1], وهذا يعني ان سوق العمل باعتباره احد الاسواق الاقتصادية ينطوي على رافعتين متفاعلتين هما : الطلب من جهة والعرض من جهة اخرى.

وفي الادبيات المتخصصة يتم تعريف سوق العمل من زوايا مختلفة، فمن زاوية اولى يصور العمل كسلعة مثل اي سلعة او خدمة اخرى يتم بيعها مقابل اجر معين، في حين يرى الرائي من زاوية ثانية ان العمل يختلف عن بقية (السلع والخدمات) ، اذ ولكي تصبح القوى العاملة سلعة يجب استيفاء الشروط الاتية[2]:

- امكانية التبادل مع سلعة اخرى من خلال عقد التبادل.
- التخلي عن الملكية.
- التخزين في الوقت المناسب.

(1) مدحت القريشي، اقتصاديات العمل ، دار وائل للنشر/ ط1/الأردن، 2007 / ص21.

(2) Serena,B.,labor market – concepts, functions, features, patterns , varsity strategic managerial , nr.4(34),2016 , p202.

وبالنظر الى ان الشروط الثلاثة لا يمكن الوفاء بها في وقت واحد، لذلك لا يتم التعامل مع العمل كسلعة.

ويُعَد سوق العمل الفضاء الذي يتم في داخله توزيع العمل على الوظائف والمهن المختلفة، والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة، ومن خلال السوق يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الايدي العاملة وكذلك يمكن تقدير العرض المتاح من العمالة حسب المهن والاختصاصات المختلفة.

ثانيا: الاستثمار في التعليم الجامعي

طالما عُدَّ المورد البشري ودرجة كفاءته العامل الحاسم لتحقيق التقدم لذلك اكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل على اهمية تنميته وتحسين نوعيته، فاعتبر الاستثمار فيه اعلى انواع الاستثمار قيمة ومردودا، وقد حدد الاقتصاديون عدة مجالات للاستثمار في الموارد البشرية اهمها التعليم.

فالتعليم يمثل بمختلف مراحلة اداة هامة في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية وركيزة اساسية لإعداد وتأهيل القوى البشرية بما يتلاءم وحاجيات سوق العمل و بالشكل الذي يساهم في تحسين ظروفهم الحياتية والمعيشية، وخاصة التعليم الجامعي والذي يعتبر ذو اهمية بالغة في اعداد القوى البشرية المدربة لأنه يأتي استكمالا لما تم تحقيقه في المراحل التعليمية السابقة[1].

والتعليم هو صناعة الاجيال وان الاستثمار في هذا النوع من الصناعة هو افضل انواع الاستثمار واكثرها فائدة لاسيما التعليم الجامعي باعتباره يمثل قمة الهرم التعليمي وان مؤسساته تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في المجالات كافة فضلا عن تنشيط الاليات النوعية الضرورية لأسواق العمل بهدف تمكينها من تحديث بناها الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية[2]وتتجلى اهمية التعليم الجامعي في كون عائده اكبر من النفقات اللازمة لتحصيله ، وهو ضروري للارتفاع بإنتاجية الفرد وتعظيم دوره الاقتصادي[3].

المطلب الثاني: ملامح سوق العمل في العراق

نظرا لريعية الاقتصاد العراقي تُعَد "الوظيفة العامة" فيه آلية من اليات توزيع الريع النفطي اصبح القطاع العام مستودعا للبطالة المقنعة ووصلت إنتاجية العاملين في بعض حلقاته الى قيمة سالبة لذلك ضاق باستيعاب القادمين الجدد اليه ، ويمكن رسم صورة شاملة لسوق العمل في العراق من خلال تحليل المؤشرات التالية:

اولا: مؤشر عرض العمل بوصفه دالة للعوامل الاتية:

(1) تطور حجم السكان في العراق

يُعَد المجتمع العراقي من اكثر المجتمعات فتوة حيث شكلت فئة السكان دون سن ال15 حوالي(40 ٪) من هيكله السكاني عام 2011 ووصلت نسبة الشباب (15-24) سنة فيه الى (20.2٪) ، ارتفعت في عام 2012 الى (20.3٪)[4] ، واذا ما عرفنا ان ديناميكية تغير التركيبة السكانية تنشا مع انخفاض معدلات الخصوبة الامر الذي سيقود الى تحول المجتمع ذي الغالبية المعالة من الاطفال و صغار السن الى مجتمع تشكل فيه الكتلة الحيوية (15-64) سنة نسبة اكبر، وهذا يعني ايضا ان معدل نمو فئة السكان النشطين اقتصاديا سيكون اعلى من الفئات المُعالة وهو ما يطلق علية الهبة او النافذة الديموغرافية والتي تمثل فرصة تنموية تحظى بها المجتمعات التي تتميز باتساع هرمها السكاني[5] وهو حال العراق الذي تتضح اهمية دخوله هذه النافذة في الشكل البياني (1) ادناه :

(1) فليح حسن خلف ، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، المكتبة المركزية ،جامعة تشرين ،2007 ، ص8.

(2) باربرا ويتمر، الانماط الثقافية للعنف، ترجمة: ممدوح يوسف عمران، ط1، سلسلة عالم المعرفة، العدد(337) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 2007، ص77.

(3) سامي سلطي عرفج، الجامعة والبحث العلمي، دار الفكر للنشر، الأردن، 2001، ص9.

(4) جمهورية العراق ,وزارة التخطيط, خطة التنمية الوطنية (2013-2017),ص32.

(5) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق 2012، صندوق الامم المتحدة للسكان – مكتب العراق، بغداد، حزيران – يونيو/2012، ص74.

شكل رقم (1)
نطاق الهبة الديموغرافية

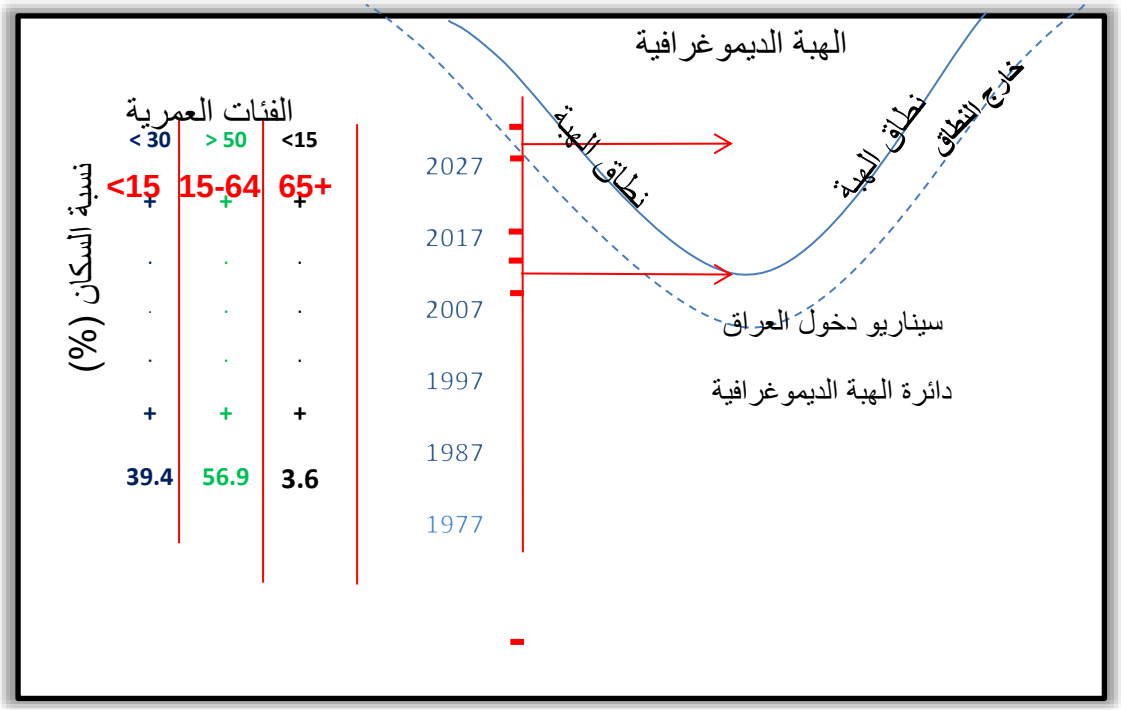

المصدر: اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، التقرير الوطني الاول حول السكان في اطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والاهداف الانمائية الالفية بدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان- مكتب العراق،2011، ص30.

ان دخول العراق مرحلة الهبة الديموغرافية لا يعني تحقيق التنمية الاقتصادية اذا لم تستثمر ببناء جيل واعي ومثقف له القدرة على تحمل المسؤولية التنموية من خلال تبني سياسات استثمارية ورسم خطط فعالة للاستفادة من هذه الفئة فضلا عن تنشيط القطاعات الانتاجية وزيادة معدلات الاستثمار في راس المال البشري لتطوير مهارات العاملين وقدراتهم وبالتالي إنتاجيتهم ، وتخفيض نسب البطالة التي يعاني منها العراق خاصة بعد عام 2003.

ان الاحداث المضطربة التي شهدها المجتمع العراقي في المراحل الزمنية المتعاقبة لم تترك اثرا على الارقام المطلقة للزيادات السكانية وهذا ما اشارت اليه التعدادات السكانية الخمسة التي اجريت ابتداء من اول تعداد عام 1947 لغاية اخر تعداد عام 1997 فضلا عن التقديرات السكانية التي وضعها الجهاز المركزي للإحصاء منذ عام 2003 فمن خلال جدول (1) يتضح تطور السكان في العراق اذ بلغ حجمه (26674000) مليون نسمة عام 2004 ارتفع الى (32578000) مليون نسمة عام 2012 وواصل ارتفاعه ليصل الى (38124000) مليون نسمة عام 2018 بمعدل نمو قدره (2.5%) ، ويُعَد هذا المعدل من المعدلات المرتفعة في العالم ويعود ذلك الى ارتفاع معدلات الخصوبة اذ بلغت على سبيل المثال (4) طفل/امرأة سنة 2016، واذا استمرت هذه المحددات على حالها فان عدد السكان سوف يتجاوز (47.3) مليون نسمة في عام 2025 وقد يتضاعف الى (53) مليون نسمة عام 2030 او قد يصل الى (80) مليون نسمة خلال الخمسين سنة القادمة[1] كما هو مبين في الجدول (1).

جدول (1)
معدل نمو السكان في العراق للمدة (2004-2018)

(1) خطة التنمية الوطنية (2013-2017) ، مصدر سابق ، ص30.

السنوات	السكان (بالألف)	معدل نمو السكان%
2004	26674000	–
2005	27377000	2.6
2006	28064000	2.5
2007	28741000	2.4
2008	29430000	2.4
2009	30163000	2.5
2010	30962000	2.6
2011	3176000	2.6
2012	32578000	2.6
2013	33417000	2.6
2014	35000000	4.7
2015	35213000	0.6
2016	36169000	2.7
2017	37140000	2.7
2018	38124000	2.6

المصدر: البنك الدولي ,الاحصائيات , سنوات متنوعة

نلاحظ من الجدول اعلاه استقرار معدل نمو السكان في العراق للمدة (2004-2018) بين (2.4%) الى (2.7%) باستثناء عام 2014 والذي شهد ارتفاعا ملحوظا الى (4.7%) نتيجة الاستقرار النسبي في عموم البلاد على الصعيد السياسي والأمني ، وفي عام 2015 انخفض معدل نمو السكان على نحو كبير اذ بلغ (0.6%) بسبب تداعيات الهجمات الارهابية وما احدثته من زعزعة للاستقرار كما هو موضح في الشكل البياني (2).

الشكل (2) معدل النمو السكاني في العراق %

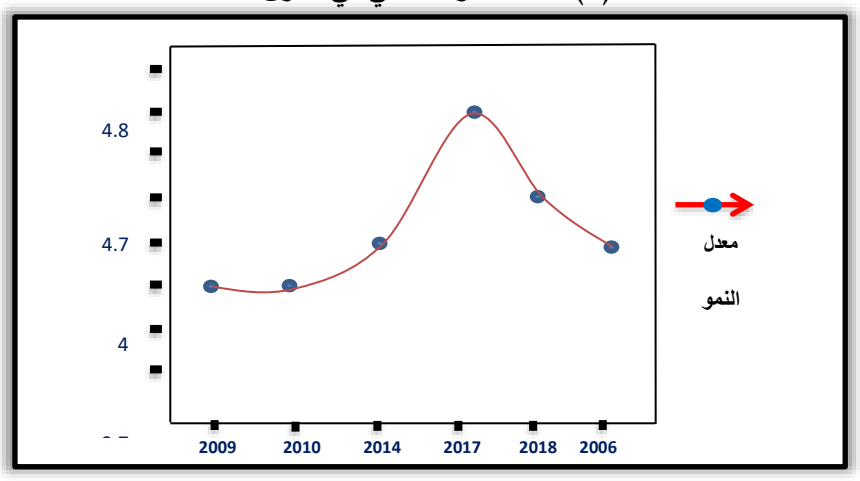

المصدر: الشكل من عمل الباحثان بالاستناد الى بيانات الجدول (2)

2 – التركيب العمري والنوعي للسكان

تعتبر التغيرات التي تحدث في التركيب العمري للسكان من اهم التطورات السكانية التي تصاحب مراحل التحول الديموغرافي، إذ تعد تلك التغيرات انعكاسا لثلاثة عوامل هي: معدل الخصوبة للإناث ومعدل الوفيات فضلا عن الحروب والكوارث الطبيعية. وتتسم الدول النامية عموما ومن بينها العراق ب(الفتوة)، وهذا يعني امتلاكه لاحتياطي لا يستهان به من القوة العاملة والتي يمكن توظيفها في الوقت المناسب[1].

وتنعكس الزيادات المتتالية في حجم السكان على التركيب العمري الذي تتحدد على اساسه معدلات الاعالة والمتاح من قوة العمل وحجمها وتركيبها.

لقد شهد التركيب العمري للسكان في العراق تغيرا ملحوظا في العقود الثلاثة الاخيرة واهم ملامح هذا التغير تراجع معدلات النمو للفئة العمرية (دون 15 سنة) بمقدار عشر نقاط مئوية بين عامي 1977 – 2007 وذلك بسبب انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الوفيات نتيجة الحروب والعقوبات الاقتصادية واستمر بالتراجع الى ان وصل (38.4%) عام 2008 ثم ارتفع ليصل الى (41%) عام 2009 وتراجع عام 2011 الى (40.2%) ليصل الى (38.1%) عام 2017 [2].

ان انخفاض الفئة العمرية دون (15سنة) جاء لصالح تزايد نسبة السكان في سن العمل (15-64 سنة) وهذا ما يسمى بالقوة الدافعة للسكان اذ بلغت نسبتها (56.1%) عام 2009 ارتفعت الى (56.9%) عام 2011 والى (57.2%) عامي 2012،2013 حتى وصلت الى (58.6%) عام 2017. ان زيادة نسبة هذه الفئة يعني ارتفاع نسبة السكان النشطين اقتصاديا الامر الذي ينبئ بتحقيق مستويات عالية من التنمية لاقتصادية متى ما ارتفعت معدلات الاستثمار والتشغيل، في حين بلغت فئة كبار السن (65) سنة فاكثر (2.8%) من اجمالي عدد السكان عام 2009 ازدادت عام 2011، 2012،2013 الى (2.9%) وهذا يعني ان فعالية السياسات الصحية الوقائية تتسم بالضعف[3]. ثم ارتفعت عام 2017 الى (3.3%).

اما التركيب النوعي للسكان في العراق فيشير الى التوازن بين الذكور والاناث اذ بلغت نسبة الذكور (51.4%) عام 1987 ثم انخفضت نسبة الذكور في سنة 2011 لتصل الى (50.9%) واستقرت هذه النسب حتى عامي 2012،2013 ويعود ذلك الى هجرة الشباب من اجل العمل بسبب الظروف التي مرت بها البلاد واستمر الانخفاض الى (49.4%) عام 2016، ارتفعت الى(51%) عام 2018. والجدول (2) يبين التركيب العمري والنوعي لسكان العراق عام 2018.

جدول(2)

التركيب العمري والنوعي لسكان العراق عام 2018 (بالألف)

الفئات العمرية	ذكور	اناث	مجموع	نسبة الذكور%	نسبة الاناث%
4-0	2871724	2722178	5593902	51.3	48.6
9-5	2680061	2522917	5202978	51.5	48.4
14-10	2395167	2235985	4631152	51.7	48.2
19-15	2101477	1985563	4087040	51.4	48.6
24-20	1835597	1694073	3529670	52.0	47.9
29-25	1439746	1399853	2839599	50.7	49.3
34-30	1260668	1297336	2558004	49.2	50.7
39-35	1074548	1132902	2207450	48.7	51.3
44-40	1031285	1026805	2040090	49.7	50.3
49-45	748822	771040	1519862	49.2	50.7
54-50	441510	549822	991332	44.5	55.5
59-55	501941	525265	1027206	48.9	51.1
64-60	345689	377817	723506	47.8	52.2
69-65	227544	237055	464599	48.9	51.0
74-70	148458	149382	297840	49.8	50.2
79-75	78197	94226	172423	45.3	54.6
80+	96819	140710	237529	40.8	59.2
اجمالي عدد السكان 38124182					

المصدر : من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة ، المجموعة الاحصائية عام 2017

ووفقا لتلك الاسقاطات يصبح بالإمكان تكوين شكل الهرم السكاني في العراق لسنة 2018 والذي يلاحظ فيه (النمط الانتقالي) ، اذ يتصف بارتفاع اعداد المواليد مقارنة بأعداد الوفيات لذلك تكون قاعدة الهرم عريضة. كما هو موضح ادناه:

(1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات، (2013)، ص13.

(2) خطة التنمية الوطنية(2013-2017) ، مصدر سابق، ص31.

(3) المصدر نفسه ، ص9 .

شكل (3)

الهرم السكاني في العراق عام (2018)

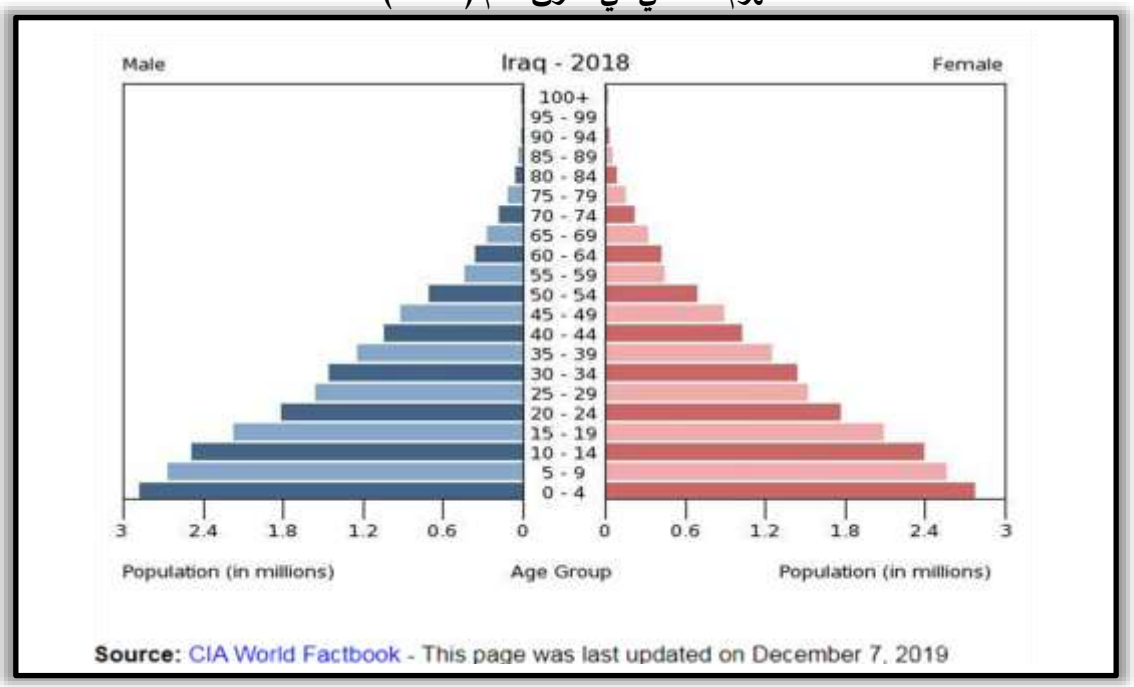

يحظى الهرم السكاني في العراق بأهمية عالية في الدراسات الديموغرافية الاجتماعية لكونه يوضح بالحجم العددي للسكان بحسب العمر والنوع اذ يقيس المحور الافقي النسب المئوية للفئات العمرية لإجمالي عدد السكان على وفق الجنس، والمحور العمودي يقيس الفئات العمرية اذ ترتفع الفئة (0-29) بشكل كبير جدا وهو ما يضع صانع القرار امام مسؤولية اجتماعية كبيرة تقتضي اعداد برامج تربوية وتعليمية رصينة لهؤلاء الاطفال والمراهقين فضلا عن مشاريع ترعى وتهتم بجودة العنصر البشري بوصفه الوسيلة والغاية للتنمية المستدامة

ثانيا : الطلب على العمل : يتأثر الطلب بعدة عوامل اهمها:

1- معدل نمو القوة العاملة

تتميز القوة العاملة في العراق بمعدل نمو مرتفع كسائر البلدان النامية بسبب ارتفاع معدل نمو السكان كما هو موضح في الجدول (3) .

جدول (3)

معدل نمو القوى العاملة في العراق للمدة من (2004 – 2018) %

السنوات	القوة العاملة	معدل نمو القوة العاملة %
2004	6,435,474	–
2005	6,604,869	2.6
2006	6,732,572	1.9
2007	6,845,242	1.7
2008	6,969,053	1.8
2009	7,120,632	2.2
2010	7,314,854	2.7
2011	7,630,314	4.3
2012	7,989,930	4.7
2013	8,360,389	4.6
2014	8,800,609	5.3
2015	9,181,407	4.3
2016	9,405,990	2.4
2017	9,770,174	3.9
2018	10,075,710	3.1
المتوسط		3.3

Source: World Bank, national accounts data.

تشير بيانات الجدول اعلاه ان متوسط نمو القوه العاملة بلغ (3.3%) للمدة (2005-2018), وهو اعلى من معدل النمو السكاني كما انه اكبر من متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي, وهذا وحده كافيا لتفسير البطالة وتقلص فرص العمل رغم الحاجة الفعلية لتسريع النشاط الاقتصادي اللازم لاستثمار الموارد الاقتصادية العاطلة.

2- معدلات التشغيل

يرتبط الطلب على القوة العاملة ارتباطا وثيقا بحجم الاستثمارات المنفذة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة، فامتصاص المهارات المتباينة يستلزم تنويع النشاطات واعادة توزيعها جغرافيا للاستفادة من وفرة عنصر العمل.

وتشير بيانات الجدول (4) الى ان قوة العمل العراقية تتركز في قطاع الخدمات الذي هيمن على نسبة (67%) منها عام 2004 ارتفعت الى (75.8%) عام 2017، وهذا يؤكد ما اشرنا اليه سابقا، وهو ان الوظيفة في فلسفة النظام الاقتصادي العراقي نافذة من نوافذ توزيع الريع النفطي وليست حاجة اقتصادية يجب ان تُعامل على وفق معايير الكفاءة الاقتصادية.

ومما يثير الانتباه هو الانخفاض النسبي لحصة الزراعة من قوة العمل المتاحة من (8.3%) عام 2004 الى (4.5%) عام 2017 ، اما العاملين في الصناعة فلم تتجاوز نسبتهم (24.6%) عام 2004 انخفضت الى (19.7%) عام 2017.

جدول (4)
توزيع القوة العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة في العراق للمدة (2004 – 2017)

السنوات	القوة العاملة الى اجمالي السكان%	نسبة العاملين في الزراعة (%)	نسبة العاملين في الصناعة (%)	نسبة العاملين في الخدمات (%)
2004	48.50	8.3	24.7	67
2005	49.55	8	20.6	71.4
2006	49.72	8	20	72
2007	43.2	13	16	71
2008	46.84	14	15	71
2009	47.50	14	14.9	71.1
2010	41.9	6	15	79
2011	41.4	5	16	79
2012	41.9	5	15	80
2013	41.2	5	15	80
2014	42.5	5	16	79
2015	42.4	4	16	80
2016	46.3	4	16	80
2017	46.5	4.5	19.7	75.8

المصدر: جدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة لسنوات متعددة.

ويمكن تمثيل توزيع قوة العمل بيانيا على القطاعات المختلفة في الشكل ادناه:

شكل (4)
القوة العاملة حسب القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2017)

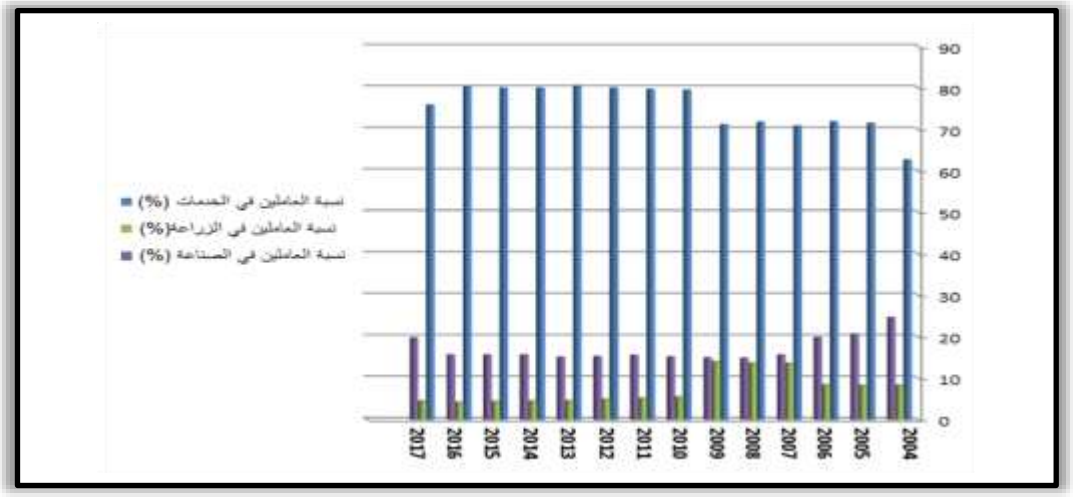

3- التناسب بين عمل القطاعين العام والخاص

بالرغم من المؤشرات التخطيطية الساعية الى ربط اتجاهات التشغيل بأهداف التنمية والمقترنة اساسا بتخصيصات الموازنة الاتحادية لا يزال القطاع العام يعاني من تضخم في اعداد العاملين مع انخفاض الانتاجية في حين بقي دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي هامشيا لذلك لم يشكل مصدرا مولّدا للعمالة بصورة مستدامة في ظل اتساع قاعدة الاقتصاد غير المنظم. وتؤكد البيانات الاحصائية هذه الحقيقة اذ بلغت نسبة العاملين في القطاع العام (39%) عام 2014 بعد ان كانت (19.9%) عام 2009 ونحو (15.2%) عام 2004، هذه الزيادة شكلت عبئاً على نفقات الموازنة الاتحادية في ظل الازمة المالية التي يعيشها العراق والناجمة عن تراجع اسعار النفط.

اما العاملون في القطاع الخاص فقد انخفضت نسبتهم من (61)% عام 2007 الى (59%) عام 2012 ، واستمرت نسبتهم بالانخفاض حتى وصلت الى (58%) عام 2014 و نحو (55.7%) عام 2018[1] , كما هو موضح في الجدول (5).

جدول (5)
تطور نسب العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص من اجمالي العاملين (2004-2018)

السنة	نسبة المشتغلين في القطاع العام	نسبة المشتغلين في القطاع الخاص
2004	15.2	57.8
2005	17.0	64.8
2006	18.1	64.7
2007	18.7	61
2008	18.8	66.0
2009	19.9	64.9
2010	19.3	65.1
2011	19.1	69.7
2012	19.1	59
2013	19.7	64.3
2014	39	58
2015	18.1	63.4
2016	16.3	64.2
2017	–	–
2018	16.4	55.7

المصدر : من عمل الباحثان بالاستناد الى:

- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، دائرة التنمية البشرية ، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة ، عدد العاملين في القطاع العام.
- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسوح التشغيل والبطالة.
- بيانات جدول (5).
- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية (2018 – 2022).

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، ص51.

شكل (5) تطور نسب العاملين في القطاعين الحكومي والخاص للمدة (2004-2018)

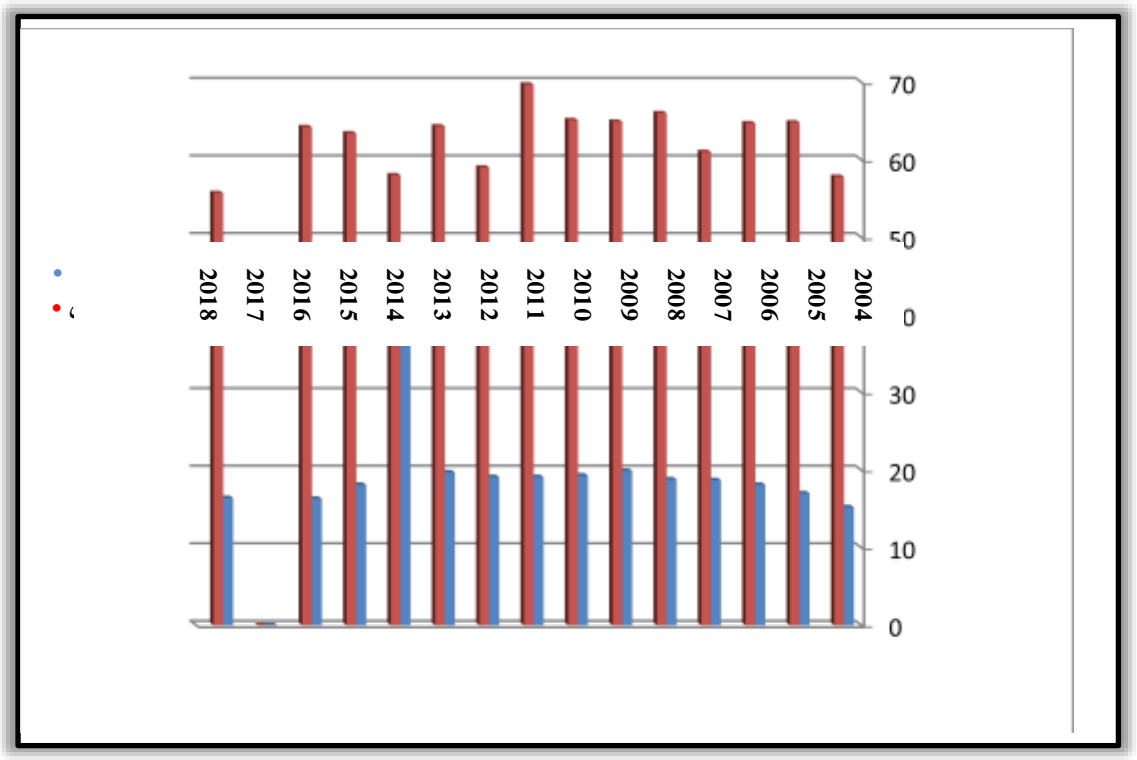

المصدر : من عمل الباحثان بالاستناد الى بيانات جدول (5)

نلاحظ من الشكل اعلاه استيعاب القطاع الخاص لنسبة اكبر من القوة العاملة مقارنة بالقطاع العام وذلك لانخفاض معدلات التشغيل في القطاع الحكومي بعد عام 2003 نتيجة تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي القاضي بالتعيين المركزي للقوة العاملة المتاحة .

المطلب الثالث: واقع التعليم الجامعي في العراق بعد عام 2003

تعد قضية الاستثمار في التعليم من اهم القضايا التي يهتم بها علم الاجتماع والمتخصصون في العلم التربوي عندما يحللون العلاقة المتبادلة بين النظام التعليمي والمؤسسات التعليمية ونوعية المجتمعات التي توجد فيها، لان تلك القضية تعكس بوضوح جوهر العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعد مرحلة التعليم الجامعي من اهم مراحل التعليم لدوره الهام في تأهيل ابناء المجتمع وتزويدهم بالمهارات والمعارف الاكاديمية (العلمية والعملية) اللازمة لأحداث النهضة الحضارية والتقدم الاقتصادي المنشود.

اولا: مؤشرات التعليم الجامعي (الحكومي)

نتيجة للظروف التي مر بها العراق بعد عام 2003 تعرض قطاع التعليم الى التخريب والتشويه شانه في ذلك شان القطاعات لاقتصادية الأخرى ، وكان لابد من اعادة بناء هذا القطاع الحيوي فحصل تطور كمي ونوعي نتيجة ذلك يمكن تبينه من خلال الجدول ادناه.

جدول (6)

التطور الكمي للجامعات والكليات ومعدل نمو التدريسيين في التعليم الجامعي الحكومي والتقني للمدة (2004 -2018)

سنة	عدد الجامعات الحكومية والتقنية	عدد الكليات الحكومية والتقنية	عدد التدريسيين	نسبة نمو التدريسيين	عدد التدريسيين لكل كلية
2004	17	199	17003	-	85
2005	17	216	21046	23.8	97
2006	17	232	24459	16.2	105
2007	17	247	29109	19.0	117
2008	19	263	30109	3.4	114
2009	19	289	31981	6.2	110
2010	19	302	34016	6.4	112
2011	19	309	35735	5.0	115
2012	20	332	37404	4.7	112
2013	22	363	39445	5.5	108
2014	29	373	40993	3.9	109
2015	39	403	35362	-13.7	87
2016	39	410	38643	9.3	94
2017	39	410	41233	6.7	100
2018	39	-	48113	16.7	-
متوسط				8.0	

المصدر: من عمل الباحثان بالاستناد الى :

- جمهورية العراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء والمعلوماتية ، تقارير احصائية لسنوات متعددة.
- جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، سنوات متعددة.

من بيانات الجدول اعلاه نلاحظ:

1- ارتفاع عدد الجامعات الحكومية من (17) عام 2004 الى (39) عام 2018 ، اي تزايدها بأكثر من الضعف.

2- تزايد عدد التدريسين ثلاثة اضعاف للمدة (2004-2018) ، من(17003) عام 2004 الى (48113) عام 2018 وبمتوسط معدل نمو مقداره (8%) .

اما بالنسبة للطلاب فقد ارتفع عددهم الى (516457) طالب وطالبة عام 2016 مقارنة بـ (348413) عام 2004، ومن الملاحظ ان هذه الزيادة تختلف من تخصص الى اخر، فالزيادة في الدراسات الانسانية بلغت (20.2%) للأعوام (2004-2016) ، وناهزت الزيادة في الكليات التربوية (14.8%) و(12.9%) للتجارة وادارة الاعمال و(7.5%) في الكليات العلمية[1].

اما عدد الخريجين فقد ارتفع عام 2018 الى (130179) طالبا وطالبة بعد ان كان (74586)عام 2004، وكانت معدلات النمو للطلاب الخريجين تتسم بالتذبذب طوال مدة الدراسة فقد سجلت عام 2011 (21.3%) بعد ان كانت (-4.9%) عام 2005 ثم استمرت بالتصاعد حتى بلغت (26.6%) عام 2016 نتيجة توسع خطط القبول في التعليم الجامعي واستحداث الدراسات المسائية والتوسع فيها، وهذا بحد ذاته طرح تحديا يتمثل بالقدرة على استيعاب مخرجات التعليم الجامعي من قبل سوق ينمو الطلب على العمل فيه ببطيء شديد.

ويمكن تَبَيُّن المؤشرات اعلاه من الجدول ادناه:

(1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق ، شباب العراق تحديات...وفرص،2014، ص86 .

جدول (7)
تطور اعداد الطلبة في الجامعات الحكومية وهيئة التعليم التقني (صباحي / مسائي) والدراسات العليا للمدة (2004 – 2018)

السنة	عدد الطلاب المستمرين في الدراسة (اولية +عليا)	عدد الطلاب الخريجين (اولية +عليا)	معدل نمو الطلاب المواظبين	معدل نمو الطلاب الخريجين
2004	348413	74586	–	–
2005	331472	70924	-4.8	-4.9
2006	334983	71565	1.05	0.9
2007	341539	75745	1.9	5.8
2008	349975	66942	2.4	-11.6
2009	357145	68458	2.0	2.2
2010	378322	72237	5.9	5.5
2011	421987	87655	11.5	21.3
2012	424525	90849	0.6	3.6
2013	478518	90384	12.7	-0.5
2014	534754	96123	11.7	6.3
2015	487625	87709	-8.8	-8.7
2016	516457	111084	5.9	26.6
2017	502041	101396	-2.7	-8.7
2018	624590	130179	24.4	28.3

المصدر : من اعداد الباحثان بالاستناد الى المصادر الآتية:

- **جمهورية العراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة / قسم الاحصاء والمعلوماتية.**
- **جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي.**

اما اهم معوقات التعليم العالي فتتلخص بعدم توفر بنية تحتية متكاملة لنظم المعلومات والاتصالات مما حَدَّ من قدرة الجامعات على استيعاب عناصر المعرفة في نظمها ومناهجها التعليمية فضلا عن عدم ملاءمة البنايات الجامعية وتقادم بعضها، وغياب الانفتاح والتفاعل مع الجامعات العالمية الرصينة لإنضاج التجربة العراقية وتطويرها.

ثانيا : الراسبون والمؤجلون والتاركون

نتيجة للظروف الصعبة التي يعيشها الشباب في العراق اضطر البعض منهم الى ترك الدراسة والتوجه للبحث عن العمل لإعالة اسرهم لذلك نلاحظ ان اعداد المتسربين يتزايد بالتزامن مع انبثاق العديد من الكليات الاهلية واتجاه اغلبها لفتح فروع للدراسات المسائية لإيواء هؤلاء المتسربين او الطلاب الذين لم يحالفهم الحظ في القبول بالتخصصات التي يرغبون فيها. وتشير بيانات الجدول (8) الى الزيادة في اعداد الراسبين والمؤجلين والمتسربين في الجامعات العراقية.

الجدول (8)

اعداد الراسبين والمؤجلين والتاركين في الجامعات العراقية ومعدل نموهم للمدة (2004-2018)

السنة	الراسبين	المؤجلين	التاركين	الراسبين%	المؤجلين	التاركين%
2004	34299	10317	14732	–	–	–
2005	44329	9224	9574	29.24	-10.59	-35.01
2006	39968	11403	6688	-9.84	23.62	-30.14
2007	61081	16992	11467	52.82	49.01	71.46
2008	63319	15882	7901	3.66	-6.53	-31.10
2009	77481	12710	9451	22.37	-19.97	19.62
2010	77025	13168	7215	-0.59	3.60	-23.66
2011	74832	12955	6799	-2.85	-1.62	-5.77
2012	80192	10860	6708	7.16	-16.17	-1.34
2013	99542	9516	7496	24.13	-12.38	11.75
2014	100299	8498	6564	0.76	-10.70	-12.43
2015	112507	10501	6997	12.17	23.57	6.60
2016	115868	11121	7873	2.99	5.90	12.52
2017	125381	13562	9626	8.21	21.95	22.27
2018	97395	16548	10437	67.7	22.01	8.42

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، سنوات متنوعة.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء والمعلوماتية، سنوات متنوعة.

من بيانات الجدول أعلاه ، بلغ معدل الراسبين (29.24%) عام 2005، اما معدل المؤجلين فبلغ (-10.59 %) ومعدل المتسربين (-35.01%) للسنة نفسها، وقد تميزت هذه المعدلات بالتذبذب حتى عام 2018 حيث بلغ معدل الراسبين(67.7%) ونسبة المؤجلين(22.01%) ونسبة المتسربين(التاركين) (8.42)، و يتضح من الجدول اعلاه ان هناك ثمة تحديات تعترض طريق الطلبة في اكمال مسيرتهم التعليمية يأتي في مقدمتها الفقر وعدم القدرة على توفير المناخ المناسب للطلبة من اجل مواكبة استكمال متطلبات الدراسة فضلا عن عدم الاستقرار الامني والاجتماعي بسبب تقلب اوضاع العراق سياسيا وامنيا، وهذا معناه اضافة اعداد اخرى للكتلة الشبابية الباحثة عن فرص عمل مناسبة.

ثالثا – مؤشرات التعليم الجامعي الأهلي

يساهم التعليم الجامعي الاهلي في سد الفجوة التعليمية الناجمة عن محدودية استيعاب المؤسسات الحكومية العلمية لأعداد الخريجين من المدارس الثانوية، حيث تستقبل الكليات الاهلية الطلبة الذين لا تمكنهم معدلاتهم من القبول في الجامعات الحكومية والجدول (9) يوضح التطور الكمي للكليات الاهلية والطلاب الخريجين منها للمدة (2004 – 2018).

جدول (9)

التطور الكمي للطلاب الموجودين والخريجين ومعدل نموهم في الكليات الاهلية للمدة (2004 – 2018)

السنة	عدد الكليات الاهلية	عدد الطلاب الموجودين	عدد الطلاب الخريجين	معدل نمو الطلاب الموجودين	معدل نمو الطلاب الخريجين	متوسط عدد الطلاب لكل كلية
2004	13	26671	4984	–	–	2052
2005	18	24664	4901	-7.5	-1.6	1370
2006	18	26706	4493	8.2	-8.3	1483
2007	20	27180	5112	1.7	13.7	1359
2008	22	31267	3918	15	-23.3	1421
2009	22	40746	5268	30.3	34.4	1852
2010	22	55344	5578	35.8	5.8	2516
2011	30	75511	9641	36.4	72.8	2517
2012	32	91794	13673	21.5	41.8	2869
2013	40	105426	16276	14.8	19.0	2636
2014	46	121946	24098	15.6	48.0	2651
2015	49	128609	21726	-5.4	-9.8	2796
2016	56	119605	26951	-7	24.0	2600
2017	**56**	**83949**	**20511**	**-0.2**	**-23.8**	**1499**
2018	**57**	**154677**	**31633**	**84.2**	**54.2**	**2713**

المصدر : من عمل الباحثان بالاستناد الى

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الإحصاء والمعلوماتية ، بيانات احصائية لسنوات متعددة.

- تم استخراج متوسط عدد الطلاب لكل كلية من خلال قسمة عدد الطلاب الموجودين / عدد الكليات.

تشير معطيات الجدول (9) الى وجود زيادة في الكليات الاهلية حيث بلغت (56) كلية عام 2017 بعد ان كانت (13) كلية عام 2004 ورافق ذلك زيادة اعداد الطلبة الذين بلغ المواظبون منهم (26671) طالبا وطالبة ، تخرج من بينهم (4984) سنة 2004، ارتفع هذا العدد الى (154677) ، تخرج منهم (31633) طالبا وطالبة في سنة 2018. ويمكن القول ان زيادة عدد الكليات الاهلية كانت بمثابة عامل جذب لعدد كبير من الطلاب الذين وجدوا في هذه الكليات فرصة لإكمال دراستهم الجامعية وبالتخصص الذي يرغبون فيه لقاء قسط مالي محدد من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

اما معدل نمو الطلبة فكان متذبذبا ، بلغ (-7.5%) عام 2005 ، (-0.2%) عام 2017 ارتفع في 2018 ارتفاعا مفاجئا الى (84.2%). اما معدل الخريجين فبلغ (72.8%) عام 2011 انخفض الى (-23.8%) عام 2017 ثم ارتفع الى (54.2%) عام 2018.

ومما سبق يمكن القول ان تطور عدد الخريجين في الجامعات العراقية (الحكومية والاهلية) يُعد من أكبر العقبات التي تعترض سوق العمل في العراق، فالمخرجات لا بد لها ان تكون متناسبة مع المدخلات ومن نفس نوعها الى حد كبير، ومن هنا تبرز ضرورة التناغم والتفاعل بين مخرجات التعليم الجامعي والمتطلبات الفنية للسوق.

الاستنتاجات:

1- بلغ متوسط نمو القوى العاملة (3.3%) للمدة (2005-2018) وهو اعلى من معدل النمو السكاني كما انه اكبر من متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي، وهذا وحده يكفي لتفسير البطالة وتقلص فرص العمل رغم الحاجة الفعلية لتسريع النشاط الاقتصادي اللازم لاستثمار الموارد الاقتصادية العاطلة.

2- يعاني التعليم العالي من انعدام البنية التحتية المتكاملة لنظم المعلومات والاتصالات مما حدَّ من قدرة الجامعات على استيعاب عناصر المعرفة في نظمها ومناهجها التعليمية فضلا عن عدم ملاءمة البنايات الجامعية وتقادم بعضها وغياب الانفتاح والتفاعل مع الجامعات العالمية الرصينة لإنضاج التجربة العراقية وتطويرها.

3- ضعف التخصيصات الاستثمارية في مجالات التعليم عامة والعالي بصورة خاصة يعكس غياب الرؤية التنموية وانعدام الوعي بضرورات الاعتماد على هذا القطاع وتطوير مرتكزاته المادية والبشرية .

4- ان ضعف القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي ومحدودية مجالات نشاطه افضى الى زيادة معدلات البطالة في صفوف الخريجين وتبديد الطاقات الفاعلة التي يمتلكونها مما قاد الى هجرة الكثير من العقول المبدعة وحرمان المجتمع العراقي من خدماتهم الحية حتى أصبحت الجامعات العراقية مكانا لإعداد الكادر البشري والانفاق عليه وتصديره الى الخارج .

التوصيات

نوصي لمعالجة مشكلة بطالة الخريجين والإفادة من قدراتهم وامكانياتهم العلمية والتقنية بالاتي :

1. الالتزام بالمعايير الدولية للتناسب بين المدخلات والمخرجات في مؤسسات الخدمة العامة وذلك سيؤدي الى استيعاب النسبة الأكبر من الخريجين العاطلين خاصة من المعلمين والمدرسين والأطباء وخريجي وخريجات المعاهد الطبية .
2. دعم القطاع الخاص وتطوير كوادره الإدارية وتوسيع مديات نشاطه خاصة في القطاعين الصناعي والزراعي لاستيعاب الطاقات المبدعة في المجالات التكنلوجية والعلمية .
3. دعم المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة والتوسع في منح القروض والاستشارات للراغبين في تأسيس شركاتهم الخاصة وحمايتها .
4. تشجيع والحث على انشاء المشروعات الاقتصادية غير الربحية او ما يسمى ب " المشروعات الاجتماعية " على غرار التجارب الاسكندنافية لامتصاص العاطلين المبدعين والحفاظ على وجودهم الفاعل في المجتمع .

المصادر

1- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية, التقرير الوطني الاول حول السكان في اطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والاهداف الانمائية الالفية بدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان- مكتب العراق, 2011.
2- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية, حالة سكان العراق 2012, صندوق الامم المتحدة للسكان- مكتب العراق, بغداد, حزيران- يونيو,2012.
3- جمهورية العراق, وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, مسح خارطة الفقر ووفيات الامهات, 2013.
4- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, خطة التنمية الوطنية(2013- 2017).
5- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة, المجموعة الاحصائية عام 2017.
6- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد, اعداد مختلفة لسنوات متعدد.
7- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, خطة التنمية الوطنية(2018-2022).
8- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, دائرة التنمية البشرية, قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة.
9- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مسوح التشغيل والبطالة لسنوات مختلفة.
10- جمهورية العراق, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة, قسم الاحصاء والمعلوماتية, تقارير احصائية لسنوات متعدد.
11- البنك الدولي , الاحصائيات, سنوات متنوعة.
12- جمهورية العراق, وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, سنوات متعددة.
13- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق, شباب العراق تحديات... وفرص, 2014.
14- جمهورية العراق, وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي, مجموعة تقارير سنوية لسنوات مختلفة.
15- باربرا ويتمر, الانماط الثقافية للعنف, ترجمة: ممدوح يوسف عمران, ط1, سلسلة عالم المع رفة, العدد(337), المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, 2007.
16- سامي سلطي عرفج, الجامعة والبحث العلمي, دار الفكر للنشر, الاردن, 2001.
17- فليح حسن خلف, اقتصاديات التعليم وتخطيطه, المكتبة المركزية, جامعة تشرين, 2007.
18- مدحت القريشي, اقتصاديات العمل, دار وائل للنشر, ط1, 2007.
19- CIA World Fact book . This page was last updated on December 7 .2019
20- Serena,B.,labor market – concepts, functions, features, patterns , varsity strategic managerial , nr.4(34),2016.

The labor market and the nature of investment in university education in Iraq after 2003

Kawthar jabbar fahad Dr.Abdul Zahra F. Younis

Abstract

Human investment is one of the best and most important investments as it is one of the resources that can develop over time in comparison with depleted material resources. Building society and the renaissance of nations.

And Iraq is one of the countries that is characterized by an increase in the size of the population of working age and production in exchange for a decline in the size of dependent age groups (children and the elderly), and this population increase in the young group required the government to exploit and invest it in a way that contributes to raising the productivity of the Iraqi economy, and the best investment is investment. Educational.

Education, at its various levels, is a tool for human development and qualification of manpower to enter the labor market in a way that contributes to improving their living conditions and living conditions on the one hand and supporting development on the other hand, especially university education as it represents the top of the educational pyramid.

Key words: labor market, investment in university education.

……

……

……